الإصلاحات السياسية والدستورية في موريتانيا: الواقع والتحديات

Political and Constitutional Reforms in Mauritania: Reality and Challenges

تاريخ استلام المقال:2019/05/27 تاريخ قبول المقال للنشر: 2019/09/13 تاريخ نشر المقال: 2019/12/30

د. محمد الأمين ولد سيدي باب
جامعة نواكشوط العصرية– موريتانيا

أ. صديقي محمد لمين
المركز الجامعي علي كافي تندوف– الجزائر

الملخص:

تندرج هذه المقاربة في إطار محاولة لرصد حركة التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في موريتانيا، الأمر إذن يتعلق بانخراط البلاد في مسلسل من الإصلاحات السياسية، والدستورية، والحقوقية، والمؤسساتية، والتي باتت تعرف بالتجربة الديمقراطية التي انطلقت سنة 1991، ولازالت تواصل الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

إن موريتانيا عاشت نفس التجربة السياسية التي عاشتها معظم الدول النامية خاصة العربية والإفريقية، فقد مرت بمرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال حيث واجهت أعباء التأسيس، واقتبست تقاليد المؤسسات الفرنسية، وعملت فوق ذلك على تركيز السلطة في يد شخص واحد من سنة 1959 – 1978 ثم عرفت هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية من سنة 1978 إلى غاية سنة 1991، ثم عاشت مرحلة التعددية السياسية أوالانتقال الديمقراطي من سنة 1991 إلى اليوم 2019.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات السياسية؛ التحول الديمقراطي؛ التجربة الديمقراطية؛ الحياة السياسية؛ التعددية السياسية.

Abstract:

This analysis falls in the framework of my attempt to observe the movement of the political and democratic change in Mauritania. We are dealing here with a series of political, legal, constitutional, and institutional reforms launched in the country. An endeavor that has become known as the democratic experience that started in 1991and is still progressing or moving from a stage to another.

Mauritania has lived through the same political experience that most developing countries particularly Arab and African have witnessed. Such countries have survived a period of colonization followed by stage of independence. During this stage, countries have experienced the foundation efforts duplicating French intuitional traditions. Furthermore, in the case of Mauritania, these institutions have worked to concentrate power in the hands of one indusial from 1959 to 1978. Hence, the country has witnessed the predominance of the military institution over political life from 1978 to 1991. Then came the stage of political plurality and democratic transition from 1991 up to now 2019.

Key words: Political reforms ; democratic transformation; democratic experiment; political life; political pluralism.

مقدمة:

تندرج هذه الورقة في إطار مقاربة واقعية، وفي اتجاه رؤية دقيقة لحركة التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في موريتانيا. إن الأمر يتعلق بانخراط البلاد في مسلسل من الإصلاحات السياسية، والحقوقية والدستورية والمؤسساتية التي باتت تعرف بالتجربة الديمقراطية والتي انطلقت سنة 1991، ولازالت هذه الإصلاحات تواصل الانتقال من مرحلة إلى أخرى[1].

بدء يمكن القول بأن موريتانيا عاشت نفس التجربة السياسية التي عاشتها معظم الدول النامية، خاصة العربية والإفريقية، حيث مرت بمرحلة الاستعمار، ثم مرحلة الاستقلال، الذي سمح للدولة أن تنشأ وتتطور وتواجه أعباء التأسيس وتكابد همومه بمختلف متطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

لقد عملت فرنسا التي كانت تستعمر موريتانيا منذ مطلع القرن العشرين حتى سنة 1960 على نقل صيغ وتقاليد مؤسساتها السياسية والدستورية إلى موريتانيا ، وبعد ان نالت موريتانيا استقلالها 28 نوفمبر 1960 اقتبست غالبية صيغ وتقاليد المؤسسات السياسية الفرنسية ، وكان من ضمن ما تم اقتباسه المؤسسات الدستورية ، فقد حرصت موريتانيا على وضع دستورها بشكل يؤكد الحقوق الأساسية الواردة في الدستور الفرنسي لسنة 1958 فضلا عن ذلك اعلنت تبنيها للنظام الرئاسي كما هو في الدستورين الأمريكي لسنة 1787 والفرنسي لسنة 1958 ولكن تميز النظام الموريتاني بتركز السلطة في يد شخص واحد هو رئيس الجمهورية الذي يجمع بين يديه وظائف رئيس الدولة ورئيس الحكومة والأمين العام لحزب الشعب الموريتاني.[3] وإن جاز لنا ان نقوم بعملية تصنيفية قائمة على إبراز خصائص كل مرحلة تاريخية من مراحل التفاعل مع الانتقال إلى الديمقراطية أو الإصلاح السياسي التي مرت بها موريتانيا يمكن القول إن نشأة الحياة السياسية الموريتانية كانت قد اتخذت شكلها العصري في إطار الاتحاد الفرنسي منذ سنة 1945 حيث تجسدت في جهاز بيروقراطي مركزي مختص، انطبع منذ بواكيره الأولى بالبرلمانية والتعددية الحزبية، وفق المبادئ الدستورية التي تبلورت في نظام الجمهورية الفرنسية الرابعة.[4]

لقد عرفت المؤسسات السياسية الموريتانية ست مراحل:

- من النظام البرلماني سنة 1959 إلى النظام الرئاسي 1961
- من التعددية الحزبية إلى الحزب الواحد سنة 1961
- الحزب الوحيد من سنة 1965 (كرس قانون 12 فبراير سنة 1965 فكرة الحزب الأوحد للدولة).

[1]– د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 104.

[2]– أحمد ين سيدي، موريتانيا الماضي المتحرك والمكان المؤثر، نواكشوط: الشركة الإفريقية للطباعة والنشر والإعلام.

[3]– سيدي محمد ولد سيدي اب، الوظيفة التشريعية في دول المغرب العربي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2001، ص 29.

[4]– فرانسيس دوشاس، النخبة السياسية الموريتانية، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، العددان 9 و 10، ص 63.

- هيمنة الحزب الوحيد على الدولة منذ 1966 إلى غاية 10 يوليو 1978
- هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة والقضاء على كل مظاهر الديمقراطية من سنة 1978 إلى غاية 1991
- نظام التعددية السياسية أو الانتقال الديمقراطي من سنة 1991 إلى وقتنا الحالي مطلع 2019.

ما يهمنا في هذه الورقة هو المرحلة الأخيرة التي عرف فيها النظام السياسي الموريتاني إنعطافا نحو الديمقراطية وهذه المرحلة تنقسم من وجهة نظرنا إلى عدة مراحل:

- مرحلة التحول البطيء نحو الديمقراطية
- مرحلة التحولات الكبرى

وسوف نطرح المسألة التي نحن بصدد مناقشتها طرحا إشكاليا وسنتجنب التفصيل كما سنتحاشى الخوض في المناقشات النظرية المتعلقة بمفهوم الديمقراطية وسنرتبط بالواقع ومعطياته من خلال السؤالين التاليين:

- ما هو واقع التجربة الديمقراطية الموريتانية؟
- ماهي التحديات التي تواجهها التجربة الديمقراطية في موريتانيا؟

أولا: التجـربة الديمقـراطيـة في موريتانيـا

لا شك أن التعرف على التجربة الديمقراطية الموريتانية يعكس الاهتمام بمسار تطور الحكم في هذا البلد وإمكان استمرار وتواصل هذه التجربة كأسلوب للحياة ونظام للإدارة[1]

منذ سنة 1991 دخلت موريتانيا منعطفا هاما في تاريخها السياسي، تمثل في انتقال النظام السياسي نحو مرحلة جديدة وكان من أبرز سمات هذه المرحلة:

- القبول بالتعددية السياسية والحزبية؛
- العودة إلى الحياة البرلمانية؛
- سن دستور جديد؛
- تنظيم انتخابات رئاسية؛
- اعتماد الانتخابات الدورية ذات الطابع التنافسي؛
- تراجع سياسة القمع والتدخل التي كانت تمارسها الحكومة على الجمعيات والصحافة؛
- السماح بإبداء الرأي والنقاش العام وحرية التعبير؛
- ظهور النشاط السياسي المستقل عن الحكومة؛
- الانفتاح الاقتصادي عبر نهج الإصلاحات الهيكلية والخصخصة.

[1]- الكواري على خليفة، مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية ، المستقبل العربي، نوفمبر 1996، ص 86.

إن التجربة الموريتانية نشأت في ظروف صعبة[1]اتسمت بالكثير من التحديات نجملها في الأمور التالية:

– التحدي السياسي المتمثل في أزمة السلطة حيث تتكرر الانقلابات العسكرية ومحاولات تغيير النظام بالقوة مما أثر على الاستقرار وأحال دون التناوب السلمي على السلطة.

– التحدي الأمني، فقد عرفت موريتانيا أزمة حادة مع جارتها الجنوبية السنغال أو شكت تداعيات هذه الأزمة أن تجر البلاد إلى حرب سنة 1989 وكذلك الأحداث الأليمة التي تلت محاولة الضباط الزنوج قلب نظام الحكم سنة 1990.

– التحدي الاجتماعي المتمثل في الحضور القوي للقبيلة في شؤون الدولة.

– التحدي الخارجي المتمثل في التدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية لموريتانيا ومحاولة التأثير المستمر على السلطة ونذكر في هذا المقام الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسي إلى نواكشوط شهر ابريل سنة 1991 أياما قليلة قبل الإعلان عن بدأ المسلسل الديمقراطي

– التحدي الاقتصادي الذي يتجلى في نقص الموارد المالية وتدني الإنفاق على المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

– التحدي الفكري والثقافي الذي يعكسه بجلاء غياب الثقافة الديمقراطية وانعدام تقاليد المشاركة السياسية وانخفاض مستوى الطلب على الديمقراطية.

هذه التحديات مجتمعة واجهت التجربة الديمقراطية الموريتانية وجعلت مسارها يتذبذب صعودا وهبوطا وتقدما وتراجعا، ولكن ما يميز هذه التجربة هو قدرتها الكبيرة على الصمود والاستمرار رغم ما حصل من انقطاع في مسار هذه التجربة [2]سنة 2005 وسنة 2008، إلا أن المسلسل الديمقراطي أستأنف سيره من جديد وهذا دليل على قابلية التجربة الموريتانية للنمو والتطور.

ومنذ انطلاق التجربة الديمقراطية الموريتانية 1991 إلى مطلع سنة 2019، أثارت هذه التجربة خلافات جوهرية في عدد من المسائل منها:

– الحكم على هذه التجربة وتقييمها وعوامل استمرارها؛

– الحكم على المنجزات التي تحققت في ظل التجربة.

وهذه الأمور الخلافية تقرب التجربة الموريتانية من مثيلاتها في إفريقيا جنوب الصحراء وبعض البلدان العربية حيث تواجه التجارب الدمقراطية الفتية بقدر كبير من الانتقادات التي تشكك في مصداقيتها وفي قابليتها للحياة والاستمرار[3].

---

[1]– محمد سالم ولد أحمد، محمد الحافظ ولد الغابد، الثورة الشعبية في موريتانيا المخاطر والتحديات، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، نواكشوط، 1/ 2016، ص 21.

[2]– محمد الأمين ولد سبدي باب، انقلاب أغسطس 2005 في موريتانيا أو التغيير من الداخل، مجلة المستقبل العربي، العدد 320 ، اكتوبر 2005.

[3]– محمد المختار ولد السعد ومحمد ولد عبد الحي، تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1/ 2009، أبوظبي، ص 38.

كان وراء ظهور الخيار الديمقراطي في موريتانيا عدد من العوامل نجملها في الآتي:

– العامل الداخلي ويتمثل في خوف النظام الحاكم منذ 12 دجمبر 1984 من تنامي الدعوة إلى دمقرطة الممارسة السياسية، الأمر الذي سيؤدي لامحالة إلى قيام ثورة شعبية، قد تقتلع النظام من جذوره كما حدث في دولة مالي المجاورة، عندما أطاح الشارع الغاضب بأحد رموز الدكتاتورية في المنطقة' يتعلق الأمر بالرئيس موسى طراورى الذي لم يصمد نظامه أمام الغضب الشعبي ومن ثم التدخل العسكري حيث سقط نظامه شهر مارس 1991.

– كما أن جماعات سياسية عديدة حاولت باستحياء التنبيه إلى ضرورة تبني نهج في الحكم يقطع كل صلة مع التجارب الماضية واستخدموا المنابر[1] ، وبعد خطاب 15 ابريل 1991 الذي أعلن فيه الرئيس ولد الطائع بدء مشروع دمقرطة الحياة السياسية في موريتانيا قامت جماعات سياسية عديدة بنشر بيانات أو ضحت من خلالها موقفها من المشروع الديمقراطي ، من هذه الجماعات الجبهة الديمقراطية الموحدة وذلك في بيان صادر يوم 5 يونيو 1991 وكذلك الحركة الإسلامية الموريتانية "حاسم " في بيانها الصادر شهر يونيو 1991 حيث طالبت هذه الحركة بإقامة تعددية حزبية حقيقية تفسح المجال أمام مشاركة جميع القوى السياسية وأكد البيان على أن حل المشكلة السياسية هو المطلب الجوهري[2]

يتمثل العامل الداخلي في خوف النظام من تنامي المعارضة المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي والاقتصادي واستئناف الحياة البرلمانية وتكريس التعددية الحزبية وتطهير أجهزة الدولة من الفساد الإداري مما يؤدي إلى تفاقم الوضع لدرجة لم يعد بالإمكان التعامل مع مطالب التغيير بذهنية العناد والمكابرة خاصة ان دول الجوار الجغرافي بدأت تتعامل بواقعية مع المعارضة السياسية وكفت عن سياسة البطش والقمع[3].

العامل الخارجي المتمثل في التأثيرات الإقليمية والدولية والتي تزيد من حدة تأثيرها حاجة البلاد إلى العون الخارجي لتمويل مشاريعها الإنمائية وما دامت الدول الكبرى الممول الرئيسي للتنمية في العالم قد أعلنت في قمة هيوستن 1990 ثم قمة لندن يوليو 1991، أن المساعدات سوف تقدم للدول وفقا لمدى تطبيق تلك الدول لأساليب الديمقراطية في مجتمعاتها[4]، أصبح من الضروري الأخذ بأسباب التطبيقات الديمقراطية وهذا ما استوعبه النظام السياسي الموريتاني وزادت قناعته بذلك أكثر عندما أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، في خطابه أمام قمة الدول الفرنكوفونية 19–21 يونيو 1990 عن ضرورة الشروع في نهج الديمقراطية وتحول الحكومات الإفريقية إلى النهج الديمقراطي ، لقد أصبح هذا الخطاب الذي عرف بخطاب

[1]– حركة الرجاء الديمقراطي " من أجل موريتانيا ديمقراطية " منشور 28 نوفمبر 1988.

[2]– الحركة الإسلامية في موريتانيا (حاسم) بيان : هذا بلاغ للناس 14 ابريل 1991.

[3]– د. حمدي عبد الرحمن، النخبة الإفريقية ...تحدي العسكرة وتسليح السياسة، مجلة الديمقراطية، العدد 53، يناير، 2014، ص 41.

[4]– أ. د. أحمد سالم ولد ببوط ، بناء دولة القانون في موريتانيا، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، – العدد 18 يونيو 2010 ، ص 146.

لابول la baule بمثابة الأمر المطاع حيث عمدت اغلب الدول الإفريقية إلى إحداث قطيعة مع الأسلوب السابق في إدارة الحكم وسايرت الحكومة الموريتانية هذا التوجه[1]

وإذا كان طلب الدول الكبرى بنهج الديمقراطية قد جاء بصورة مباشرة وتم ربط المساعدات بالنهج الديمقراطي لكن مؤسسات بريتون وودز Bretonne wouds طالبت بنهج طريق الليبرالية الاقتصادية بل السياسية كذلك وقد أشارت دورية:

Marchés tropicaux et méditerranéens إلى الطلب الموجه إلى موريتانيا من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نهاية 1990 والذي تضمن من بين أمور أخرى اقتصادية واجتماعية استحداث الديمقراطية ودولة القانون[2]، وإذا نظرنا إلى حصيلة الانفتاح السياسي في موريتانيا منذ بدأ المسلسل الديمقراطي 1991 وحتى مطلع سنة 2019يمكن إجمالها على النحو التالي:

يعتبر الدستور الذي وضع 20 يوليو 1991 اهم إنجاز تم في إطار المسلسل الديمقراطي، حيث مثل سن دستور جديد بالنسبة لموريتانيا العودة إلى النظام الدستوري الطبيعي، وتقاليد الجمهورية بعد 13 سنة من الحكم العسكري (1978-1991)، وقبلها 18 سنة من النظام الرئاسي ذي الحزب الواحد (1960-1978)، دشنت البلاد بموجب دستور 1991 نظاما جديدا ذي مرجعية مزدوجة: قيم الإسلام من جهة، ومبادئ الديمقراطية الليبرالية من جهة أخرى.

فقد اعطت ديباجة الدستور مكانة متميزة للإسلام بوصفه المصدر الوحيد للقانون، كما تم استلهام مبادئ الديمقراطية اللبرالية مثل مفهوم السيادة، قانون الاقتراع، فصل السلطات، الحقوق والحريات الفردية وكذلك النص على سيادة القانون، وجاء في المادة 2 من الدستور بأن "الشعب هو مصدر كل سلطة، السيادة الوطنية ملك للشعب الذي يمارسها عن طريق ممثليه المنتخبين وبواسطة الاستفتاء". فزيادة على ما تقدم من حريات وحقوق فردية تمت الإحالة في ديباجة دستور يوليو 1991 إلى مبادئ الديمقراطية الواردة في الإعلام العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 دجمبر 1948، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر بتاريخ 28 يونيو 1981، وتم تكريس التعددية الحزبية، وكذلك حرية الصحافة التي تم تنظيمها عبر الامر القانوني الصادر بتاريخ 25 يوليو 1991 والتي لم ينص عليها في الدستور بشكل صريح[3].

تم إذن وضع دستور يكرس الحقوق المدنية للمواطنين، وسوف نستعرض أهم المراجعات التي عرفها هذا الدستور وذلك على النحو التالي :

أ- مضامين المراجعة الدستورية الأولى (استفتاء 25 يونيو 2006)

اهتمام المشرع الدستوري في هذه المراجعة تركز حول :

---

[1]- د. محمدو بن محمد المختار:" موريتانيا ومساعي التأسيس لعهد جديد" مجلة المستقبل العربي العدد : 339 / مايو 2007/ ص :61

[2]- أ. د. أحمد سالم ولد ببوط : مرجع سابق ص 147.

[3]أ. د. أحمد سالم ولد ببوط : الدستور الموريتاني الجديد (المجلة الموريتانية للعلوم السياسية ، العدد الأول – سبتمبر 2013 ، ص: 7.

– التناوب السلمي على السلطة

– توسيع دائرة المشاركة السياسية

– تعزيز الضمانات في مجال الحقوق والحريات العامة

– تقليص المدة الرئاسية المادة 26 حيث اصبحت 5 سنوات

– السن الأعلى للترشح لرئاسة الجمهورية 75 سنة

– جعل مهمة رئيس الجمهورية تتعارض مع شغل منصب قيادي فى الأحزاب السياسية الوطنية لأن رئيس الجمهورية بمثابة الحكم الذي ينبغي ان يحافظ على نفس المسافة بين جميع الأحزاب والفرقاء السياسيين

– حصر ولاية الرئيس في فترتين انتخابيتين المادة 28

– أداء اليمين المنصوص عليه في المادة 29 والمادة 99 يضاف إلى ذلك النص على أن رئيس الجمهورية لا يتبنى أي مبادرة لمراجعة الأحكام المتعلقة بضمانات التناوب على السلطة.

– إلغاء المادة 104 من الدستور التي اضيفت بعد الاستفتاء العام والتي اثارت الكثير من اللغط[1]

ب – مضامين المراجعة الدستورية الثانية (20مارس 2012)

المراجعة الثانية مكنت من تعديل كبير في احكام ومقتضيات الدستور لكن ما يؤسف عليه هو أنها لم تكن منبثقة عن حوار وطني شامل وأهم ما جاء في المراجعة هو :

– توسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية

– حق الاختلاف الثقافي والتنوع

– الاعتراف بثراء اللغات الوطنية

– دعم استقلالية القضاء المادة 89

– تكريس مبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية

– إعادة التوازن إلى مؤسسات الحكم من خلال :

– إعطاء مكانة جديدة للوزير الأول في ما يخص تخطيط التنمية

– إعطاء مكانة للبرلمان لم يكن يحظى بها في السابق حيث اصبحت الحكومة مسؤولة امامه وبعد شهر واحد من تعيين الوزير الأول يعرض برنامج حكومته امام البرلمان وإذا لم يحصل على الأغلبية يعتبر ذلك بمثابة رفض لهذا البرنامج المادة 42،73،74 من الدستور وهو ما يعرف بملتمس سحب الثقة.

– رفع اعضاء المجلس الدستوري من 6 إلى 9 أعضاء وذلك استجابة لاتفاق 2011 بين الأغلبية وبعض أحزاب المعارضة والغرض من ذلك هو تشجيع التعددية داخل المجلس الدستوري.

– تجريم الانقلابات

[1]– د.محمد الامين ولد سيدي باب طبيعة التعديلات الدستورية عبر مسار التطورات السياسية الموريتانية (المجلة الموريتانية للقانون والإقتصاد العدد 20 يوليو 2013 ، ص :170)

– تساوي الفرص بين الجنسين من أجل ضمان ولوج النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية (إنشاء لائحة انتخابية مخصصة للنساء بالنسبة للانتخابات التشريعية بمقتضى القانون الصادر في 12 ابريل 2012)

– الحكامة الرشيدة

– اعتبار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية المادة97 من الدستور

– الرفع من التكريس القانوني لمحكمة الحسابات المادة 88 [1]

ج – مضامين المراجعة الثالثة (استفتاء 15 أغشت 2017)

وتسعى هذه المراجعة إلى عصرنة المؤسسات الدستورية والتحسين من نجاعتها وتتميز بكون بعض ما جاء فيها من مقتضيات كان بمبادرة من رئيس الجمهورية (إلغاء مجلس الشيوخ) والبعض الآخر باقتراح من الأطراف السياسية المشاركة في حوار 2016 وجاءت على النحو التالي :

– إلغاء مجلس الشيوخ

– تغيير العلم الوطني والنشيد الوطني

– إدخال تعديل في إجرءات نيابة رئيس الجمهورية في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بفعل الوفاة أو مانع معيق عن اداء الوظائف الرئاسية بصورة دائمة

– إلغاء المجلس الإسلامي الأعلى ووسيط الجمهورية ودمجهما في المجلس الأعلى للفتوى والمظالم

– إدراج القضايا البيئية ضمن صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

– استحداث مجموعات إقليمية تسمى الجهة تضاف إلى البلديات وهو توسع في نظام اللامركزية المحلية [2]

إن الإضافة النوعية لهذه التعديلات على الصعيد السياسي وعلى صعيد الحريات والحقوق العامة وكذلك على الصعيد المؤسسي والاقتصادي تمكن من تعزيز ما تم تحقيقه في هذا المجال منذ الانعطاف الديمقراطي الذي شهدته البلاد منذ سنة 1991 ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمكاسب التالية :

– عودة الحياة البرلمانية

– إجراء انتخابات رئاسية

– إجراء انتخابات عامة لجميع المجالس البلدية

– إرساء الأساس القانوني لحرية الصحافة

– إفساح المجال لقيام أحزاب سياسية تمثل التيارات الفكرية والسياسية الموريتانية.

– ظهور مجتمع مدني جديد يمارس نشاطاته في المجالات الثقافية والتنموية

[1] أ.د.أحمد سالم ولد ببوط : المراجعة الدستورية بموريتانيا بتاريخ 20 مارس 2012 (المجلة الموريتانية للعلوم السياسية العدد 2 ، سبتمبر 2014 ، ص : 07)

[2] د.محمد الأمين ولد سيدي باب مساهمة يسيرة في الجدل القانوني والسجال السياسي حول المراجعة الدستورية لسنة 2017 (ورقة مقدمة إلى أعضاء الرابطة الموريتانية لدعم دولة القانون أغشت 2017).

– التعددية النقابية.

واجهت التجربة الديمقراطية الموريتانية مصاعب جمة ولكن لم يحدث ارتداد ولا نكوص جذري عن الخيار الديمقراطي، وظلت الدولة هي الموجهة للسفينة الديمقراطية، أما المبادرات والمواقف السياسية المستقلة عن الدولة فهي ضعيفة التأثير بسبب تشرذم المعارضة وعزوفها عن العمل الجماعي وانشغالها بتلبية الطموحات الفردية وظل ميزان القوى مختلا بين الخطاب السياسي الرسمي والخطاب السياسي المعارض[1].

ثانيا : تحديات التحول الديمقراطي في موريتانيا

إن التوجه الديمقراطي الذي بدأ سنة 1991 عاد بمكتسبات كبيرة على النظام السياسي الموريتاني، فعلى الصعيد الداخلي مكن ولأول مرة من التفاعل مع إشكالية الديمقراطية على المستوى الرسمي وغير الرسمي، وعلى الصعيد الخارجي أتاح لموريتانيا الحصول على دعم مالي وفني من مؤسسات بريتون وودز وكذلك بعض الدول الغربية التي كفت عن مهاجمة موريتانيا وتهديدها ومحاصرتها بسبب مواقفها من بعض القضايا الدولية كحرب الخليج الثانية وملفات حقوق الإنسان المرتبطة بالمحاكمات العسكرية.

ولكن التجربة الديمقراطية الموريتانية واجهت تحديات عديدة يمكن تصنيفها إلى نوعين من التحديات :

التحدي الأول: يتعلق بطبيعة الحكم .

التحدي الثاني : يتعلق بظروف التجربة

تجمع الدراسات التي تناولت تاريخ الحكم في موريتانيا على أن هناك ازدواجية في السلطة فهناك الحكومة مهمتها تسيير شؤون الدولة وهناك القبيلة وهي سلطة خفية تدبر شؤون المجتمع وتنسق العلاقة بين الحاكم والمحكوم وقد عملت النخب الموريتانية على مر تاريخ البلد على تسويق صورة التوافق و الإنسجام بين الدولة والقبيلة[2]

إن دراسة مراحل التطور السياسي الموريتاني ستبين أن الحصيلة هي تحكم وتجذر ظاهرة شخصانية السلطة وفردانيتها ففي مرحلة النظام المدني نظام الرئيس المختار ولد داداه (1960– 1978) تم تركيز السلطة بيد الرئيس فهو إلى جانب كونه رئيس الدولة هو رئيس الحكومة والأمين العام لحزب الشعب.

أما في المرحلة العسكرية (1978 – 1991) فقد كان رئيس الدولة هو المهيمن الوحيد على مقاليد الأمور بحكم رئاسته للدولة والحكومة واللجنة العسكرية الحاكمة[3]

[1]– منصف المرزوقي وعبد الوهاب معطر : تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان حول الإنتخابات الرئاسية في موريتانيا" مجلة المستقبل العربي العدد 339 مايو 2007 ، ص 76.

[2]– افرانسيس دوشاس ، "النخبة السياسية الموريتانية " المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي ، العددان 9 و 10 (د.ت)

[3]– محمد ولد دده،" النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية " المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 29 شتاء 2011 ، ص 47.

ونتيجة هذه الطبيعة المركزية المفرطة للسلطة في يد رئيس الدولة سادت في البلاد تقاليد التفرد بالسلطة التي من أهم مظاهرها التصرفات الأحادية في تدبير الشأن العام وقد تفنن رؤساء موريتانيا في ابتداع وسائل إخفاء مظاهر التفرد بالسلطة[1]

ونتيجة لتحكم القيادة في شؤون الحكم تم قمع أي صوت معارض لها وإذلاله، ولم تشجع على مراجعة الأسس التي قام عليها النظام السياسي الموريتاني وفجأة وجد النظام السياسي الموريتاني نفسه مطلع سنة 1991 مرغما على مسايرة الاتجاه الدولي الجديد فيما يخص الانفتاح الديمقراطي [2]

أصبح النظام السياسي الموريتاني منذ التسعينات من القرن العشرين أمام منعطف جديد لا مناص له من السير فيه ولعبت المتغيرات الدولية وانهيار الأسس التي قامت عليها العلاقات الدولية منذ خمسينات القرن العشرين دورا لا يستهان به في دفع النظام السياسي الموريتاني إلى تبني الانفتاح الديمقراطي من أجل حماية نفسه عبر الاستجابة لدعوة الإصلاح الديمقراطي والتكيف مع المتغيرات الدولية[3].

أحاطت ظروف وعوامل مختلفة المسلسل الديمقراطي في موريتانيا وتأثرت البرامج والسياسات الرسمية بتلك الظروف المتقلبة ، ولما كان جزء كبير من القوى السياسية قد عبر عن عدم رغبته في حصول إصلاح حقيقي في بنية النظام السياسي الموريتاني وفي عدم تغيير التوازنات التي رسا عليها منذ الاستقلال سنة 1960 والقائمة على نفوذ الحاكم مقابل تمتع النخب بمكانة في الحكم ودور ومصالح في الدولة والارتباط بالسلطة ميلادا ونشأة وامتدادا فكانت هذه الوضعية مؤثرة على عملية إخراج الإصلاح الديمقراطي الذي أصبح الأفق المفتوح أمامه هو الحل الوسط الذي يرضي نخب السلطة المحافظة ويستجيب لبعض مطالب قوى التغيير[4].

وتتصل الملاحظة السابقة بملاحظة أخرى مرتبطة بها وتتعلق بواقع متحكم في المجتمع الموريتاني وهو انعدام قيم السياسة وقواعدها والخلط بين هذه القيم والتقاليد ويتجلى هذا التلفيق النكد في انعدام القدرة على إدارة التنافس الذي هو ضرورة من ضرورات الديمقراطية القائمة على التوافق بين المتنازعين [5].

---

[1]– محمد جميل منصور " مستقبل مطالب الإصلاح في موريتانيا"ضمن كتاب مستقبل التغيير في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2015 ، ص 905

[2]– شيخنا محمد ولد لفقيه " الإنفتاح السياسي الراهن في موريتانيا" ضمن كتاب الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان ،2004 ، ص 26

[3]– د.محمد الحسن ولد لبات " تعقيب على بحث محمد جميل منصور ، ضمن كتاب مستقبل التغيرات في الوطن العربي " مرجع سابق ص : 920.

[4]– وحدة الدراسات السياسية والأمنية ، الخريطة السياسية ومراكز القوى في موريتانيا (المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية) انواكشوط 2011..

[5]– أشراق عباس " أزمة بناء الدولة المعاصرة " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2016 ، ص: 42.

انخفاض مستوى الوعي الديمقراطي عند الموريتانيين غدته عوامل عديدة من بينها الأمية والفقر والولاء للقبيلة وهذا العامل أدى إلى النقص الحاد في الثقافة الديمقراطية وحال دون ظهور سياسة عصرية مشبعة بقيم المسؤولية والمصلحة العامة[1].

إن القوة السياسية المعنية بالتحول الديمقراطي في موريتانيا لا تملك القدرة على حشد القوة الاجتماعية الكافية للاعتراض على قرارات وتوجهات السلطة الحاكمة لذا ظلت مطالب المعارضة منحصرة في نطاق ضيق ولم تجد سندا جماهيريا يوصلها إلى دائرة اهتمام السلطة فلا توجد[2] امكانيات ذاتية لخلق انصار يتولون حمل هذا الخطاب وتحقيقه.

يضاعف من التأثيرات السلبية لظاهرة ضعف التأثير السياسي لدى المعارضة الموريتانية وجود تباعد في المنطلقات والأفكار بين الجماعات المعارضة والتي لا تمارس النقد الذاتي والمراجعة وتتسع المساحة يوما بعد يوم بين مطالبها وشعاراتها وبين امكانياتها الذاتية فعندما نقرأ تراث الجماعات المعارضة نجد الكثير من عدم الواقعية والمثالية التي تتنكر للواقع ولا تراعي المستساغ والممكن بل تشتط في المطالب وتبالغ في الرفض وتستنسخ التجارب الاحتجاجية الأجنبية.

إن الإصلاح السياسي الذي أقدمت عليه السلطة السياسية في موريتانيا 1991 أتى في سياق عملية سياسية استباقية نجح في تجنيب البلاد مخاطر عدم الاستقرار السياسي ولكنه التف على مطالب الجماهير المشروعة والمتمثلة في عدم احتكار السلطة وتوسيع دائرة المشاركة و نطاق الحريات والتوزيع العادل للثروة[3].

يحتاج التحول الديمقراطي في أي بلد من بلدان العالم إلى توفر مستوى رفيع من التنمية الاقتصادية مثل زيادة معدل دخل الفرد، و طبقة وسطى يمكن وجودها من حصول استقرار اجتماعي وتساهم في ترسيخ النهج الديمقراطي والمشاركة السياسية ، وهذا الشرط غير متوفر في الحالة الموريتانية حيث يمثل التدهور الاقتصادي عقبة في وجه التحول الديمقراطي.

إن المجتمع المعني بالتحول الديمقراطي في موريتانيا منشغل بأمور يرى أنها أهم من العمل من أجل تحسين المستوى المعيشي والعزوف عن النشاط السياسي فهو عند الكثير من الموريتانيين بمثابة ترف في الاهتمام وضياع الوقت وقد انعكس هذا الوضع على مستوى المشاركة السياسية بمعناها الواسع الذي يشمل المشاركة في الانتخابات والانتماء للأحزاب السياسية والتعبير عن الرأي حو ل القضايا العامة فقد لوحظ أثناء المناسبات والاستحقاقات السياسية أن المجتمع الموريتاني لا يعير أدنى أهمية للسياسة ولا لرجالاتها ويفضل التفرج على العملية السياسية بدل المشاركة الواعية فيها[4].

---

[1]– أ.د. أحمد سالم ولد ببوط " المراجعة الدستورية بموريتانيا بتاريخ 20 مارس 2012 ، المجلة الموريتانية للعلوم السياسية ، العدد 2 سبتمبر 2014 ، ص : 07

[3]– المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية " التقرير العام لموريتانيا رقم 3"لسنة 2017

[4]– محمد المختار ولد الخليل " الإنتخابات الموريتانية 2006–2007 خطوة في الإنتقال الديمقراطي " ضمن كتاب الإنتخابات الديمقراطية وواقع الإنتخابات في الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2009،ص : 213.

بدأت موريتانيا مشروعها الإصلاحي قبل استكمال بناء مؤسسات الدولة الأمر الذي أدى إلى عرقلة الإصلاح، ذلك أن دولة لا تستطيع لعب دورها الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن ان تحقق إنجازات في قضايا الديمقراطية[1].

وعلى الرغم من مضي أكثر من نصف قرن على نشأة الدولة الموريتانية فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع غير سوية حيث توجد فجوة آخذة في الاتساع والتعمق المستمرين فالدولة بمختلف أجهزتها وممارساتها وسياساتها لا تمثل مصالح وطموحات المجتمع الموريتاني ، ذلك أن الدولة تتعامل مع المجتمع حسب رغبة الحاكم وسياساته وتوجهاته وليست حاجة المجتمع ورغباته هي المحرك الأساسي، مما يزيد الطين بلة هو ضعف الطلب على الدولة فمعظم الناس تدبر شؤونها بالاعتماد على مجهودها الخاص ولا تنتظر من الدولة خدمة ولا مصلحة وأغلب افراد المجتمع مقتنع بان تدبير الحياة شأن خاص والدولة مجرد متدخل ثانوي لا يعول عليه ولا ينتظر منه نفع ولا حماية والتوجه العام نحو الأطراف التقليدية والمؤسسات الأهلية[2]هو العرف السائد والمتجذر.

من هنا يظهر عجز الدولة عن تسيير التحول الديمقراطي، لان شروط هذا التحول مفقودة، هذه الوضعية لا زالت متحكمة وتعيق إدارة شؤون الدولة.

خـــاتمـــة:

إن التوجهات الحالية للديمقراطية الموريتانية تبشر بخير حيث تم تجاوز مصاعب التأسيس (1991-2005) عندما بدأت مراجعة دستورية وسياسية شاملة مرت بمرحلتين المرحلة الأولى كانت بمثابة الانطلاقة الجديدة نحو الإصلاح (2005-2008) ، وتمت خلالها تنقية المسار السياسي الموريتاني من الاستبداد والفساد ، أما المرحلة الثانية (2008-2018) فهي مرحلة البناء والتأسيس لنظام ديمقراطي تشارك فيه كافة الأطياف السياسية وخير دليل على ذلك هو تعدد وتنوع مشارب الأحزاب السياسية ، وتنوع تركيبة البرلمان والمجالس البلدية والمحلية .

كما أن انتظام الاستحقاقات الرئاسية واحترام الآجال وتعدد المترشحين دليل آخر على نجاح التجربة حيث نظمت منذ 1991 إلى سنة 2018 ستة انتخابات رئاسية تعددية، ويجري التحضير لانتخابات في منتصف سنة 2019 بدأت بشائر المشاركة فيها تلوح في الأفق حيث أفصح بعض زعماء المعارضة عن نيته في الترشح وتم حسم موضوع التناوب عندما أعلن الرئيس محمد ولد عبد العزيز، عزوفه عن مأمورية ثالثة احتراما منه لنص وروح الدستور (مقابلة مع إذاعة RFIيوم 2018/11/22).

---

[1]– اتفاق دكار بين الاقطاب السياسية الثلاثة الكبرى في موريتانيا (مركز الصحراء للدراسات والإستشارات ، أوراق المركز رقم 3)يوليو 2013ص : 123.

[2]– وثيقة الإتفاق السياسي بين الأغلبية الرئاسية وبعض أحزاب المعارضة (الحوار الوطني المنظم مابين 17 سبتمبر 2011 و 19 أكتوبر 2011) انواكشوط 19 اكتوبر 2011..

لقد رسخت التجربة الديمقراطية فكرة الحوار بين أطياف السياسة المحلية ويعتبر حوار 2011 نموذجا للتعايش وقبول الطرف الآخر والإستماع إليه ، وعبر هذا الحوار تم التوصل لمقترح تعديل الدستور الذي جرى سنة 2012 ومهد لتعديل سنة 2017 وجاء التعديلان بالكثير من الإصلاحات التي أضفت على النظام السياسي الموريتاني مسحة ديمقراطية جديدة كانت بمثابة إضافة ثمينة إلى رصيد موريتانيا في مجال متطلبات الانتقال نحو الديمقراطية .

اتسمت التجربة الديمقراطية الموريتانية بطابعها السلمي ذلك أن حركات الاحتجاج التي اجتاحت الوطن العربي في ما عرف بالربيع العربي لم تنتقل عدواها إلى موريتانيا رغم محاولة بعض أطراف المعارضة في سنتي 2011 و 2012 رفع شعار رحيل النظام لكن هذه الدعوة لم تصاحبها أعمال عنف ولا تمرد بل ظلت في نطاق الاحتجاجات السلمية ولم تتجاوز العنف اللفظي إلى العنف المادي.

وتوحي القراءة الموضوعية للوضع الحالي للتجربة الديمقراطية الموريتانية بأن سفينة الديمقراطية تمخر عباب اليم وتسير بشكل مطرد رغم الأمواج العاتية التي تعترض سبيلها ولكن يوجد إصرار قوي لدى السلطة السياسية ولدى المعارضة والمجتمع المدني على صيانة المكتسبات وحمايتها والعمل على تضييق هامش الخلاف والتوحد حول القضايا الكبرى المشتركة بين الجميع والتي يأتي في مقدمتها الوحدة الوطنية وأمن البلاد واستقرارها وتطور نظامها السياسي نحو الأفضل وتنمية اقتصادها واحترام إرادة الشعب الموريتاني التواق إلى الحرية والفخور بهويته العربية والإفريقية الإسلامية.

إن حاجة موريتانيا إلى الإصلاح السياسي مؤكدة ولكن حاجتها إلى الاستقرار والأمن، أكثر تأكيدا وإذا كانت المؤشرات المستخدمة كمقياس لنجاح التحول الديمقراطي هي مؤسسات عامة قوية ومساءلة واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون، والمساواة والعدالة الاجتماعية، فقد جرى في موريتانيا في الفترة ما بين 1991–2018 تفاعل إيجابي مع كل هذه القيم ولازال هناك نقص وتوجد رغم ذلك بوادر للتحول الديمقراطي وخاصة على المستوى التشريعي أما التوصيات التي نقترح فهي تتعلق بضرورة تقييم المسار للوقوف على مناطق القصور والتركيز على حقوق الإنسان والعدالة والإصلاح وتقوية المؤسسات الديمقراطية.

وفي تقديري انه يصعب على من يدرس التحول الديمقراطي في موريتانيا أن يستنتج على وجه الدقة مآلات هذا التحول خاصة في اللحظة الراهنة (دجمبر 2018) حيث يجري الحوار بين أطراف اللعبة الديمقراطية من أجل انتقال آمن للسلطة فى أفق 2019 (انتخابات مقررة منتصف هذه السنة) يحفظ لموريتانيا استقرارها ولا يصادر حلم مواطنيها في التغيير والإصلاح، ويلاحظ منذ مطلع سنة 2018 ، حراك جديد وتململ في صفوف الكتل السياسية فعلى مستوى الأغلبية تتعدد اللقاءات والتشاور من أجل اتخاذ موقف موحد من الاستحقاقات الانتخابية (البرلمانية، الجهوية، البلدية) وكذلك التحضير للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في منتصف سنة 2019 وما يتطلبه ذلك من استعدادات (اللائحة الانتخابية، اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، التوحد حول مرشح واحد) وعلى مستوى المعارضة المحاورة هناك سعي لتقريب وجهات النظر حول الشراكة مع الأغلبية (حكومة ائتلافية) أما على مستوى المعارضة المقاطعة فهناك

مؤشرات توحي بانقسام هذه الكتلة إلى فريقين فريق أعلن عن استعداده للمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية (UFP، تواصل، عادل) وفريق يتزعمه حزب تكتل القوى الديمقراطيةRFD لازال يمانع ويرفض كل نوع من المشاركة ويؤكد عدم ثقته في النظام الحاكم، يستشف من خلال رصدنا الدائم لتطورات المشهد السياسي الموريتاني أن هناك طرفان أساسيان ولاعبان رئيسيان هما اللذان يؤثران في تطور الأوضاع هما:

– السلطة التي تحاول اليوم جر الأطراف السياسية إلى المشاركة عبر إعلان رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز، عن التزامه باحترام أحكام الدستور فيما يخص المأمورية الرئاسية وامتناعه عن الترشح لفترة ثالثة وبذلك يعطي ضمانا للمعارضة التي تخشى من الالتفاف على الانتخابات الرئاسية والاستحواذ على المشهد السياسي عبر تعديل الدستور، والسماح للرئيس بالترشح من جديد، ثم إن السلطة تعطي ضمانة ثانية تتمثل في التأكيد على حياد الإدارة وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والاستعداد لقبول انفتاح الإعلام الرسمي على المعارضة والسماح لها بتمرير خطاباتها عبره، وكذلك الحفاظ على المكاسب المتحققة في مجال التشريع الانتخابي خاصة نظام النسبة.

– المعارضة المقاطعة فهي تزاوج دائما بين موقفي الاعتدال وموقف التشدد ، فهي لم تعد تطالب برحيل النظام ولم تعد تطعن في شرعيته كما أنها تخلت عن مطلب التدخل الدولي لفك الأزمة السياسية الموريتانية وهذا تطور كبير في الموقف يمثل نوعا من الاعتدال والتخلي عن الراديكالية المفرطة، ولكن بالمقابل لازالت ترفض الحوار مع النظام وتضع الكثير من الشروط المسبقة قبل بدأ أي حوار أو ما تسميه ممهدات الحوار، ثم لازالت كذلك ترفض المشاركة في الانتخابات الرئاسية المقررة سنة 2019 وتعتبر أن ما حصل من إصلاحات دستورية وسياسية لا تمثل سوى رؤية النظام للقضايا الوطنية وهي مرفوضة ما دامت لم تشارك المعارضة "الحقيقية" في وضعها.

ينبغي عدم التسرع في إصدار التوقعات حول مآل هذا الوضع الحالي نظرا لأن الأطراف المعنية قادرة على إحداث المفاجأة، فالسلطة قادرة على تقديم المزيد من التنازلات، والمعارضة قادرة في أي وقت وحين على تغيير موقفها من المشاركة والدخول في المنافسة الانتخابية من جديد ولكن الخطوة الأولى لزحزحة الوضع لابد أن تأتي من السلطة السياسية الحاكمة فما هي طبيعة هذه الخطوة ومتى ستحصل ؟

وهل ستعير السلطة الحالية اهتمام المطالب المعارضة الداعية إلى نهج الشفافية واحترام قواعد اللعبة الديمقراطية ؟

قائمة المراجع والمصادر

1- د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005)

2- أحمد ين سيدي، موريتانيا الماضي المتحرك والمكان المؤثر، (انواكشوط : الشركة الإفريقية للطباعة والنشر والإعلام ، "د.ت")

3- د.سيدي محمد ولد سيدأب، الوظيفة التشريعية في دول المغرب العربي (منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2001).

4- فرانسيس دوشاس، النخبة السياسية الموريتانية، المجلة المغربية لعلم الإجتماع السياسي (العددان 9 و 10 "د.ت") .

5- الكواري على خليفة، مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، المستقبل العربي نوفمبر، 1996.

6- محمد سالم ولد أحمد، محمد الحافظ ولد الغابد " الثورة الشعبية في موريتانيا المخاطر والتحديات " المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، انواكشوط، 1/ 2016.

7- محمد الأمين ولد سبدي باب " انقلاب أغسطس 2005 في موريتانيا أو التغيير من الداخل ، مجلة المستقبل العربي، العدد 320 ، اكتوبر 2005.

8- محمد المختار ولد السعد ومحمد ولد عبد الحي، "تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط 1/ 2009 أبوظبي.

9- محمد السالك ولد ابراهيم ، مدخل إلى معالجة مسألة الديمقراطية في موريتانيا، صحيفة زمور الأعداد 5-7 مارس ابريل، 1995.

10- حركة الرجاء الديمقراطي " من أجل موريتانيا ديمقراطية " منشور 28 نوفمبر 1988.

11- الحركة الإسلامية في موريتانيا (حاسم) بيان: هذا بلاغ للناس 14 ابريل 1991.

12- د.حمدي عبد الرحمن " النخبة الإفريقية، تحدي العسكرة وتسليح السياسة"، مجلة الديمقراطية العدد 53، يناير 2014.

13- أ.د.أحمد سالم ولد ببوط ، "بناء دولة القانون في موريتانيا " المجلة الموريتانية للقانون والإقتصاد – العدد 18 يونيو، 2010 .

14- د. محمدو بن محمد المختار، موريتانيا ومساعي التأسيس لعهد جديد، مجلة المستقبل العربي العدد : 339 / مايو 2007.

15- د.محمد الامين ولد سيدي باب، طبيعة التعديلات الدستورية عبر مسار التطورات السياسية الموريتانية، المجلة الموريتانية للقانون والإقتصاد العدد 20 يوليو، 2013).

16- أ.د.أحمد سالم ولد ببوط، المراجعة الدستورية بموريتانيا بتاريخ 20 مارس2012 ، المجلة الموريتانية للعلوم السياسية العدد 2 ، سبتمبر، 2014).

17- د.محمد الأمين ولد سيدي باب، مساهمة يسيرة في الجدل القانوني والسجال السياسي حول المراجعة الدستورية لسنة 2017، ورقة مقدمة إلى أعضاء الرابطة الموريتانية لدعم دولة القانون أغشت 2017).

18- د. منصف المرزوقى وعبد الوهاب معطر، تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان حول الإنتخابات الرئاسية في موريتانيا" مجلة المستقبل العربي، العدد 339، مايو 2007.

19- د.محمد ولد دده،" النظام السياسي الموريتاني وإشكالية الشرعية " المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29 شتاء 2011.

20- د.محمد جميل منصور، مستقبل مطالب الإصلاح في موريتانيا، ضمن كتاب مستقبل التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2015.

21- د.شيخنا محمد ولد لفقيه، الإنفتاح السياسي الراهن في موريتانيا" ضمن كتاب الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان ،2004.

22- د.محمد الحسن ولد لبات، تعقيب على بحث محمد جميل منصور ، ضمن كتاب مستقبل التغيرات في الوطن العربي "

23- وحدة الدراسات السياسية والأمنية، الخريطة السياسية ومراكز القوى في موريتانيا (المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، انواكشوط 2011.

24- أشراق عباس " أزمة بناء الدولة المعاصرة " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2016.

25- المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، التقرير العام لموريتانيا، رقم 3، 2017.

26- محمد المختار ولد الخليل"الإنتخابات الموريتانية2006-2007 خطوة في الإنتقال الديمقراطي "ضمن كتاب الإنتخابات الديمقراطية وواقع الإنتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2009.

27- اتفاق دكار بين الاقطاب السياسية الثلاثة الكبرى في موريتانيا (مركز الصحراء للدراسات والإستشارات، أوراق المركز رقم 3) يوليو 2013.

28- وثيقة الإتفاق السياسي بين الأغلبية الرئاسية وبعض أحزاب المعارضة (الحوار الوطني المنظم مابين 17 سبتمبر و 19 أكتوبر سنة 2011).

29- أ.د. أحمد سالم ولد ببوط : الدستور الموريتاني الجديد (المجلة الموريتانية للعلوم السياسية ، العدد الأول – سبتمبر 2013).